Journal Of the Iraqia University (66-1) March (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

النقد العقلي للسنة النبوية في العصر الحديث ما له وما عليه، دراسة نظرية نقدية

د. زمله سعد عبد الله سعد يحيى

أستاذ الحديث وعلومه المشارك بالكلية الجامعية بالليث في جامعة أم القرى العام الجامعي

Rational criticism of the Prophet's Sunnah in the modern era: what it has and what it is, a critical theoretical study

Researcher: Dr. zamlah Saad Abdullah Saad Yahya
Associate Professor of Hadith and its Sciences at Al-Laith University College at Umm Al-Qura University

10.58564/MABDAA.62.1.2024.720

ملخص البحث

هذا البحث يلقي الضوء على النقد العقلي للنص النبوي وضوابطه التي وضعها العلماء الأوائل، ومدى إمكانيته في العصر الحديث لدى علماء المسلمين وغيرهم من أصحاب المدرسة العقلية من عقلانيين مستشرقين ومستغربين، وذلك في ضوء بعض الأمثلة من نقد كلٍّ منهم ثم بيان ما لذلك النقد من إيجابيات وسلبيات مما يمكن من خلالها الوقوف على أهدافهم من وراء ذلك النقد.

Research Summary

This research sheds light on the rational criticism of the Prophet's text and its controls set by the early scholars, and the extent of its potential in the modern era among Muslim scholars and other owners of the mental school of rationalists, orientalists and strangers, in the light of some examples of criticism of each of them and then a statement of the pros and cons of that criticism Which can identify their goals behind that criticism.

مقدمة البحث

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله ﷺ.**أما بعد**.لقد تكفل الله ﷻ بحفظ دينه، فحَفِظ القرآنَ الكريم، وسخَّر للسنَّة النبوية من يقوم عليها، فقد بلغ علماء الأمة منذ باكورة عصر الرواية في التثبت والاحتياط مبلغاً كبيراً، وصنفوا المصنفات، ونظروا في الأسانيد، وجعلوا ضوابط لنقد المتون، فحققوا النجاح وبلغوا بذلك أعلى درجات العناية العلمية على مستوى البشرية.والسنة النبوية ابتليت في مختلف الأزمنة بمن يرفض النص الحديثي، أويؤوله، فيحكِّم العقل في النص، مما ينتج عنه حمل الأحاديث على غير محملها، وتحميل اللغة العربية ما لا تحتمل، فضلوا بذلك وأضلُّوا.وهذا البحث وقفةٌ يسيرة ونظرةٌ شاملة لإمكانية النقد العقلي للسنة النبوية في العصر الحديث من عدمه، سواءً صدر عن علماء المسلمين؛ أو عن نظرائهم من العقلانيين والمستشرقين وغيرهم، ثم بيان ما لنقدهم من إيجابيات وسلبيات.

أهمية الموضوع وسبب اختياره:

يكمن سبب اختيار البحث في هذا الموضوع من أهميته؛ حيث أنه يناقش إمكانية النقد العقلي للمتن النبوي من عدمها، وذلك من خلال النظر في المسوغات الداعية إليه، ومدى تحقيقها لضوابط نقد المتون التي وضعها نقاد الحديث، ثم بيان ما لذلك النقد من إيجابيات وسلبيات على السنة النبوية، في إطار المقارنة بين ما يتبعه النقاد المسلمون في نقدهم، وبين ما يفعله من أبطل المتن وقيّده بالعقل فحمله على غير محمله من العقلانيين وغيرهم.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى بيان الأطر التي تحدّد مدى صحة تحكيم العقل في النقل وحدود ذلك التحكيم، حيث إنه في العصر الحديث قد مال كثير من الناس وخصوصاً أتباع المدرسة العقلية الإصلاحية عن طريق الحق وجانبوا الصواب في نقد السنة النبوية، بل تطاولوا بالطعن في أحاديث الصحيحين.

حدود البحث ومشكلته:

هذا البحث يلقي الضوء على ما يصح وما لا يصح من النقد العقلي للسنة النبوية في العصر الحديث، وذلك ببيان منهج النقد عند المحدثين وضوابطه، ومدى إمكانيته لدى المسلمين، وبيان طريقة العقلانيين في نقدهم للسنة، بذكر بعض جوانب نقدهم وما يترتب عليه من النتائج والآثار سلباً وإيجاباً.وأما مشكلة البحث فتتلخص في بيان هل يصح تحكيم العقل في السنة النبوية في العصر الحديث؟ وما هي طرائق من انتقدها؟ وعلى أي أساس أصاب أو أخطأ؟ وما مدى تطبيقه لضوابط نقد المتن التي وضعها العلماء الأوائل؟ وما هي إيجابيات ذلك النقد وسلبياته؟

منهج البحث:

تم اتباع المنهج الاستقرائي والمقارن؛ بالنظر في المدونات التي أُلِّفت في منهج النقد عند المحدثين، ثم كيفية تطبيقه عند المتأخرين من المسلمين، وعند المستشرقين والمستغربين، وذلك على وجه الإيجاز والإجمال لجوانب الموضوع، والنظر في مدى تطبيق كلٍّ منهم لضوابط نقد المتن التي وضعها المحدثون الأوائل، وما لذلك من الإيجابيات والسلبيات.

يتكون هذا البحث من: تمهيد وفصلين وخاتمة.فأما التمهيد ففيه ثلاثة مطالب:المطلب الأول: تعريف النقد العقلي.المطلب الثاني: حدود العقل في نقد المتون.المطلب الثالث: سبب قلة نقد المتن عند المحدثين الأوائل.**الفصل الأول: النقد العقلي للسنة النبوية في العصر الحديث عند العلماء المسلمين، وفيه أربعة مباحث:المبحث الأول:** أسباب وبواعث النقد العقلي للسنة النبوية في العصر الحديث. وفيه مطلبان:المطلب الأول: أسباب وجود الروايات المستدعية للنقد.المطلب الثاني: الأمور الموجبة لقيام النقد العقلي.**المبحث الثاني:** ضوابط وسمات النقد العقلي للمتن ومنهج المحدثين فيه. وفيه ثلاثة مطالب.المطلب الأول: ضوابط النقد العقلي للسنة لدى المحدثين.المطلب الثاني: سمات منهج المحدثين في نقد المرويات.

المطلب الثالث: منهج المحدثين في نقد المرويات. وفيه مسألتان:المسألة الأولى: كيف يُعرف المتن المستدعي للنقد. المسألة الثانية: منهجهم في نقد المرويات والحكم عليها.**المبحث الثالث:** نماذج من نقد المعاصرين من المسلمين للحديث النبوي.**المبحث الرابع:** إيجابيات وسلبيات النقد العقلي لدى المتأخرين من المسلمين.**الفصل الثاني: النقد العقلي للسنة النبوية في العصر الحديث عند علماء المدرسة العقلية، وفيه مبحثان: المبحث الأول:** المدرسة العقلية الحديثة وموقفها من السنة النبوية. وفيه خمسة مطالب:المطلب الأول: التعريف بالمدرسة العقلية الحديثة. المطلب الثاني: أبرز رواد المدرسة العقلية الحديثة المطلب الثالث: أبرز معالم المدرسة العقلية.المطلب الرابع: أسباب خطأ العقلانيين. المطلب الخامس: الأسباب والدوافع التي يراها العقلانيون وجيهة للنقد العقلي للمتن.**المبحث الثاني:** موقف العقلانيين من مستشرقين ومستغربين من نقد المتن ونماذج من نقدهم. وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: موقفهم من نقد المتن المطلب الثاني: نماذج من نقدهم المطلب الثالث: إيجابيات نقد أصحاب المدرسة العقلية للمتن وسلبياته.**ثم الخاتمة والفهارس العلمية العامة البحث.**

الدراسات السابقة:

اطلعت على قواعد المعلومات في الجامعات العربية فوجدت عدداً من الأبحاث التي تناولت جوانب من موضوع الدراسة نظرياً وتطبيقياً لدى المسلمين والعقلانيين وكانت على النحو التالي:

١. آل عابد، عبدالصمد بن بكر بن إبراهيم. **مقدمة في نقد الحديث: سندا ومتنا.** مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الاسلامية – السعودية، ع ٤٨، ج ١، (٢٠٠٩).

٢. الجعفري، نعمان محمد. **العيوب المنهجية في سياق الروايات الحديثية عند المستشرق مونت جمري وات في كتابيه محمد في مكة، محمد في المدينة.** مجلة الشريعة الدراسات الاسلامية (الكويت)، مج ٢٩، ع ٩٧، (٢٠١٤).

٣. محمد عزيز العازمي، **(موقف المحدثين من الاحتمالات العقلية في دراسة الحديث النبوي)**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، ١٤٤٢هـ، ٢٠٢٠م.

٤. الصبابطي، عفيف. **(مكانة الحس والعقل في منهج نقد الحديث)**. مجلة الهداية –المجلس الإسلامي الأعلى –تونس، مج ٣٠، ع ١٦٩،١٧٠، (٢٠٠٥).

٥. العقل، ناصر بن عبد الكريم. **(المدرسة العقلية الحديثة وعلاقتها بالقديمة)**. كلية أصول الدين(السعودية)، ع ٣، (١٩٨١).
٦. العلي، محمد نور ربيع. **(انتقاد بعض الأئمة لبعض الأحاديث في صحيح الإمام مسلم بن الحجاج القشيري رحمه الله تعالى)**. مجلة كلية الدراسات الاسلامية والعربية (الامارات)، ع ٤٦، (٢٠١٣).
٧. القضاة، أمين. **(نقد الحديث بين سند النقل وحكم العقل)**. مجلة مركز بحوث السنة والسيرة (قطر)، ع ٤، (١٩٨٩).
٨. قطيشات، مشهور علي. **(منهج ابن حزم في نقد متن الحديث النبوي الشريف)**. دراسات –علوم الشريعة والقانون (الأردن)،مج ٣٤، ع ١، (٢٠٠٨).
٩. القيسي، مروان. **(الاحتجاج بالسنة بين المدرسة النصية والمدرسة العقلية)**. مجلة الحكمة–السعودية، ع ١٥، (١٩٩٨).
١٠. ناصيري، محمد. **(النظر العقلي في قواعد نقد المحدثين والخلل المنهجي في نقد المتن عند المعاصرين)**. مجلة الواضحة–دار الحديث الحسنية –المغرب، ع ٧، (٢٠١٢)وهذا البحث يلقي نظرة عامة على حدود العقل في نقد المتون، ومدى منطقيته والأخذ به عند المتأخرين من علماء المسلمين، والحداثيين، والمستشرقين.

تمهيد

مفهوم النقد العقلي وحدوده وجهود المحدثين الأوائل فيه وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف النقد العقلي.

هو الهيئة الحاصلة في الكشف عن الحديث المقبول من المردود وفق ضوابط تعارف عليها نقاد الحديث[١].

المطلب الثاني: حدود العقل في نقد المتون.

إن اجتهاد العقل في فهم نصوص الوحي واستخراج الأحكام منها أو بالقياس عليها؛ أمرٌ لابد منه لتطبيق الشريعة، ذلك لأن المكلف ملزمٌ شرعاً بأن يكون كل فعل من أفعاله على وفق الشريعة، وأن يستند في كل واقعة تقع به، أو نازلة تنزل به إلى ما تحكم به الشريعة من وجوب أو حرمة أو ندب أو كراهة أو إباحة، انقياداً.كما أن العقل في اجتهاده مرتبط بالنص، خاضع له، باحث عنه، لا يتجاوزه، ولا يبعد عنه، وليس لأحد أبداً أن يقول في شيء: حل أو حرم إلا من جهة العلم، وجهة العلم: الخبر في كتاب الله أو السنة أو الإجماع أو القياس، وليس للعقل أن يشرع الأحكام ولا يضع التكليفات ذلك أن التكليفات؛ يتعلق بها الثواب والعقاب وهما أمران يتولاهما العليم الحكيم[٢]قال الشاطبي[٣]: لو جاز للعقل تخطي مآخذ النقل لم يكن للحد الذي حده النقل فائدة؛ لأن الغرض أنه حد له حداً، فإذا جاز تعديه؛ صار الحد غير مفيد، وذلك في الشريعة باطل، فما أدى إليه مثله[٤].فيجب معرفة حدود العقل في نقد الأخبار، والابتعاد عن المجازفات العقلية؛ فإن في أمور الشرع ما لا يستقل العقل بإدراكه؛ بل هو فوق طاقته؛ وذلك مثل البحث في كيفية الصفات الإلهية، وأمور الغيب، ودلائل النبوة ومعجزاتها؛ ولهذا يجب الوقوف عند النصوص الثابتة وعدم معارضتها بالمقولات العقلية، أو متابعة الفكر المادي والفلسفات الوضعية التي أشاعها المستشرقون ومن تأثر بهم[٥].

المطلب الثالث: سبب قلة نقد المتن عند المحدثين الأوائل.

توسع المحدثون في نقد السند أكثر من توسعهم في نقد المتن، وذلك لأسباب يرونها في المتن منها:

١– أن المتن قد يكون متشابهاً غير مفهوم العبارة، فلا محل مع هذا الاحتمال لتحكيم النقد العقلي المجرد في المتن، إذ مثل هذا المتشابه مما لا تستقل العقول بإدراكه، ولا يدرك المراد منه إلا من الله أو عن رسوله المبلغ عنهﷺ، والواجب إما الإيمان به كما ورد مع تفويض علم حقيقته إلى الله والتنزيه عن الظاهر المستحيل، وإما التأويل بما يوافق العقل وما أحكم من النقل، وذلك مثل أحاديث الصفات ونحوها.

٢– أن المتن قد يكون ليس من قبيل الحقيقة بل من قبيل المجاز، فرفضه باعتبار حمله على الحقيقة استناداً إلى أن العقل أو الحس لا يقره مع إمكان حمله على المجاز لغة وشرعاً؛ تهجم وتنكر لقواعد البحث العلمي الصحيح، وذلك كحديث سجود الشمس بعد غروبها تحت العرش المروي في الصحيح[٦]، فلو حملناه على حقيقته لأدى ذلك إلى البطلان، على حين لو حمل على المجاز–أي الخضوع– لظهر ما فيه من سر وبلاغة.

٣– أن المتن قد يكون من قبيل الغيبيات كأحوال القيامة واليوم الآخر، فردها تحكيماً للعقل فيها، وبناءً على قياس الغائب على الشاهد ليس من الإنصاف؛ لأنها من غيب المستقبل الذي يعلمه الله ولا سبيل للنبي ﷺ لمعرفته إلا بطريق الوحي.

٤- أن المتن قد يكون من الأخبار التي كشفها العلم واعتبرت من المعجزات النبوية إلى أن جاءت الأيام بتصديقها، وذلك مثل حديث ولوغ الكلب ونحوه[٧].وهذا لا يعني أنهم أهملوا العقل؛ بل كانوا يحكِّمونه فيما يجوز لهم تحكيمه فيه، وبالحدود المعلومة له شرعاً.قال المعلمي[٨]: إن المحدثين راعوا العقل في أربعة مواطن:

١- عند السماع؛ قال الخطيب البغدادي[٩]: فالمتثبتون إذا سمعوا خبراً تمتنع صحته أو تبعد لم يكتبوه ولم يحفظوه، فإن حفظوه لم يحدثوا به، فإن ظهرت مصلحة لذكره، ذكروه مع القدح فيه وفي الراوي الذي عليه تبعته.

٢- عند التحديث؛ فإنه لا يجيزون رواية حديثٍ ضعيفٍ فضلاً عن الموضوع إلا ببيان ضعفه.

٣- عند الحكم على الرواة، فإننا نجد أنهم كثيراً ما يجرحون الراوي بخبرٍ واحدٍ منكرٍ جاء به، فضلاً عن خبرين أو أكثر.

٤- عند الحكم على الأحاديث؛ فقد أعطوا العقل حقه كما يجب، فإذا حدث الراوي بما لا يجوز أن يكون مثله ضعفوه، وليس هذا إلا تحكيماً للعقل في محله[١٠].قال الأعظمي[١١]: يبدو للوهلة الأولى أن جهود المحدثين كانت منصبة حول الأسانيد، وقلّما تكلموا على المتون، والأمر على عكس ذلك؛ إذْ ما من عملية نقد لنص إلا وقد استُعمل فيها العقل، لكن ما كان اعتمادهم على العقل فقط في قبول الحديث أو رده إلا في النادر، ولا يمكن أن يكون المنهج العلمي في نقد الأحاديث إلا هكذا، إذْ مِن المستحيل استعمال العقل في تقويم كل حديث)[١٢].

الفصل الأول النقد العقلي للسنة النبوية في العصر الحديث عند العلماء المسلمين وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول: أسباب وبواعث النقد العقلي للسنة النبوية في العصر الحديث. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب وجود الروايات المستدعية للنقد.

لقد وُجدت مرويات في ثنايا كتب السنة النبوية مما يستدعي النظر في متونها ويرجع ذلك إلى أسباب منها:

١- سوء الطوية من بعض الناقلين والذين يهدفون إلى دس الدسائس في السنة.

٢- الوهم والخطأ، فقد يقع من كل البشر فلا معصوم بينهم، يقول الأعظمي: الإنسان قد يخطئ بالنسيان وقد يخطئ بالتعمد، لكن النتيجة في الحالين واحدة بالنسبة لصدق الحديث وكذبه، وبما أن أحاديث النبي ﷺ مصدر للتشريع فلا بد من تنقيتها.

٣- الاختلاف في الفهم، وهو أمر طبيعي في البشر مادام في الأمور الفرعية والجزئيات، أما الاختلاف في الأصول فإنه مَهلكة ويؤدي للشتات.

٤- القراءة الجزئية، فلا بد من فهم المسائل وكل الأحاديث الواردة في المسألة الواحدة لأن النظر الجزئي ينتج عنه حكم جزئي وهذا مما يخل بالفهم[١٣].

المطلب الثاني: الأمور الموجبة لقيام النقد العقلي.

هناك أمور تستدعي نقد المتون عندما تعرض لمن يتصدى للنظر فيها، أجملها الخطيب البغدادي حيث قال: إذا روى الثقة المأمون خبراً متصل الإسناد رُدّ بأمور:

أحدها: أن يخالف موجبات العقول، فيُعْلم بطلانه، لأن الشرع إنما يَرِدُ بمجوزات العقول، وأما بخلاف العقول فلا.

الثاني: أن يخالف نص الكتاب أو السنة المتواترة فيُعْلم أنه لا أصل "له" أو منسوخ.

الثالث: أن يخالف الإجماع فيُسْتَدل على أنه منسوخ، أو لا أصل له، لأنه لا يجوز أن يكون صحيحاً غير منسوخ وتجمع الأمة على خلافه.

الرابع: أن ينفرد الواحد برواية ما يجب على كافة الخلق علمُهُ فيدل ذلك على أنه لا أصل له، لأنه لا يجوز أن يكون له أصل وينفرد هو بعلمه من بين الخلق العظيم.

الخامس: أن ينفرد بما جَرَت العادة بأن ينقله أهل التواتر، فلا يُقبَل، لأنه لا يجوز أن ينفرد في مثل هذا بالرواية[١٤].

السادس: أن يكون المتن من أخبار الآحاد التي تجردت من القرائن، فيبقى فيه احتمال القبول أو الرد[١٥].ويضاف إلى ذلك ظهور الحاجة لنقد المتن وبخاصة بعد أن كثرت القلاقل حول بعض أحاديث النبيﷺ، فقد لجأ العلماء إلى نقد تلك المرويات نقداً منضبطاً بالضوابط التي وضعها أئمة النقد، وذلك درأً منهم للفهم الخاطئ للنص، وهو في مجمله من الاجتهاد الذي قد يصيب وقد يخطئ، فالبعض انتقد، والبعض جوَّز أن يكون للمتن محملاً آخر يُحمل عليه.

المبحث الثاني: ضوابط وسمات النقد العقلي للمتن ومنهج المحدثين فيه. وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: ضوابط[١٦] النقد العقلي للمتن لدى المحدثين.

بناءً على الأمور التي يراها العلماء موجبةً لنقد الحديث فقد وضعوا ضوابط لذلك النقد ومسوغات تُعلَم بالنظر والنص الشرعي على حدٍّ سواء وذلك حتى يكون نقدهم لها ممكناً، وتلك الضوابط على النحو التالي:

الأول: مخالفة النص للقرآن الكريم: فإن وجد حديث يخالف القرآن الكريم من حيث الدلالة فإنه إن أمكن الجمع بين الدليلين بالاجتهاد واحتملا التأويل، وإلا تحققت المخالفة بينهما، وقد تختلف رؤية إمكان التأويل وعدمه بين العلماء؛ لأن ما قد يراه عالم قد لا يراه آخر.

الثاني: مخالفة النص للثابت من الحديث والسيرة النبوية: وذلك بحيث لا يمكن الجمع بين الرواية والحديث، فإن أمكن الجمع فلا نرد منهما شيء، أما إذا كان بينهما اختلاف فلا بد من الترجيح، أو يكون الحديث الذي خالفته تلك الرواية متواتراً وهذا يوجب ردها وعدم قبولها، بخلاف الآحاد فإنه لا يُرَد بآحادٍ مثله حتى يتثبت من أمره لأنهما في درجة واحدة.

الثالث: مخالفة النص لإجماع الأمة: فيمكن نقد المتن إذا ظهر أنه مخالفٌ لما أجمع عليه الصحابة أو علماء الأمة من السلف الصالح فمن بعدهم.

الرابع: مخالفة النص للعقل أو الحس أو التاريخ: فإذا كان النص مما يستحيل حصوله فلا يمكن عقلاً، أو كان مما لا يمكن حصوله حساً، أو كان مخالفاً للتاريخ وما ثبت من الوقائع المؤرخة؛ أمكن نقده.

الخامس: كون النص مما لا يشبه كلام النبوة: فيشتمل على مجازفات أو يأتي بلفظٍ ركيك خالٍ من روح اللفظ النبوي والمعاني الجليلة التي تبدو واضحة جلية في صحيح السنة.

السادس: مخالفة النص لمقصد من مقاصد الشريعة: كأن يأتي النص مؤولاً على غير معناه مما يتناقض مع مقاصد الشريعة الإسلامية ومثل ذلك تأويلات العقلانيين للأحاديث.

المطلب الثاني: سمات منهج المحدثين في نقد المرويات.

تميزت مدرسة المحدثين المنضبطة في نقد المتون بالسمات الآتية:**السمة الأولى:** سلامة الدافع وعدم الانحياز: أي سلامة الدافع نحو النقد، وأنه ليس محل شك وريبة.**السمة الثانية:** اتباع القواعد الحديثية التي وضعها العلماء الأوائل.**السمة الثالثة:** المحافظة على مضمون النص لاعتبارات أخرى، إما لأن النقد موجه أصلاً لبعض الأسانيد دون المتون، وإما لجريان العمل على مضمون الحديث، تحت أبواب: قبول المرسل، ومنح حكم الرفع للموقوف، وقبول حديث مجهول الحال، ونحو ذلك.**السمة الرابعة:** تقدير الخلاف، وقبول الاحتمال، من خلال تلطيف العبارة، واستعمال الكلمات المناسبة، كقول: وهذا أشبه، وهذا أصح، ونحو ذلك.**السمة الخامسة:** قلة الانتقاد، لأن انضباط العملية النقدية يضيق الباب أمام الناقد، فلا يجرؤ على النقد إلا بما ظهر برهانه، وثبتت أدلته، ولذلك كانت الأحاديث المنتقدة قليلة جداً، وقد وصفها الحافظ ابن الصلاح بأنها أحرف يسيرة، في حين أنها عند المدرسة المعاصرة تقدر بالمئات، حتى اضطرت بعضهم إلى فصلها في كتاب خاص بعنوان: "ضعيف صحيح البخاري"[١٧]. ومتى كان النقد الموجه للأحاديث النبوية يتسم بهذه السمات؛ فهو في إطار النقد السليم للسنة النبوية، ومتى خلا منها؛ انحرف عن الطريق وجانب الصواب.

المطلب الثالث: منهج المحدثين في نقد المرويات. وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: كيف يُعرف المتن المستدعي للنقد؟

إن الإلمام بالأحاديث وإتقانها والقدرة على نقدها هي ملكة يهبها الله لمن شاء، سئل ابن القيم: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن يُنْظر في سنده؟ فأجاب رحمه الله قائلاً: "إنما يَعْلم ذلك مَنْ تضلّع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول اللهﷺ وهَدْيه فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو إليه [١٨] .

بالإضافة إلى أن المتن قد يكون محل نظر واجتهاد عند بعض الصحابة، مما أدى إلى اختلاف رؤاهم لمراد النبيﷺ في تلك الوقائع، منها: هل هو محكم أو منسوخ؟ وهل هو معلل أو متعبد به؟ وهل هو نص عام أو خاص أو مطلق أو مقيد أو واقعة عين؟ مما أدى إلى تباين روايات الحديث الواحد، وذلك مما يستدعي النظر في الحديث ونقده[١٩].

المسألة الثانية: منهجهم في نقد المرويات والحكم عليها.

إذا اشتمل الحديث على إحدى المخالفات المذكورة في ضوابط نقد المتن؛ فإن الأئمة ينظرون في طرقه ويتوصلون لمعرفة ما فيه من علةٍ فيبينونها، وإن خالف حديثٌ حديثاً آخر فإنهم يلجؤون للجمع أو الترجيح بينهما، فإما أن يرجَّح أحدهما على الآخر، أو يتم التوفيقُ بينهما حسب

قواعدهم في ذلك. لذا قال الإمام محمد بن خزيمة: لا أعرف أنه رُوِي عن رسول الله ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادان، فمن كان عنده فليأت به حتى أؤلف بينهما[٢٠]قال ابن الصلاح: مهما كانت صورة سند الحديث صحيحة، فإنهم يَحْكمون–في هذه الحال–بصحة السند حُكماً نظرّياً مجرداً عن الحكم على المتن، ولهذا فإنهم يقولون في مثل هذا: "السند صحيح والمتن باطل، أو موضوع"، ولا يقولون: "السند صحيح" فقط، ويَسْكتون عن الحكم على المتن؛ لأن معنى ذلك –في الغالب–أن الحديث صحيح سنداً ومتناً، وذلك نظراً لما عُهِد من منهجهم أَنَّ الإمام مِنْ أئمةِ الحديث إذا قال في حديث: "سنده صحيح"، وَسكَتَ دلّ في الغالب على أنه لم يَطّلِعْ على علةٍ في المتن، وذلك دليل على صحة الحديث عنده[٢١].

قال الأعظمي: ولأجل ذلك قالوا: صحة الإسناد لا يلزم منها صحة المتن، قال: ولو أنني أرى أن القاعدة الكلية هي: صحة الإسناد تستلزم صحة المتن[٢٢].

المبحث الثالث: نماذج من نقد المعاصرين من المسلمين للحديث النبوي.

١– أخرج الإمام البخاري بسنده إلى أبي هريرة ﷺ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: **(للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله، والحج وبر أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك)**[٢٣]انتقده الشيخ الألباني[٢٤] فقال: الزيادة المذكورة مدرجة في الحديث عند "الصحيحين"؛ لأنه وقع عندهما بلفظ: (والذي نفسي بيده ....)، والصواب أنه من قول أبي هريرةﷺ كما وقع في الرواية الأولى وهي لأحمد، والمعنى يشهد لذلك، لأن أم النبي ﷺ ماتت وهو صغير كما هو معلوم، وهذا مما يدل على أن ترجيح ما في "الصحيحين" على ما كان عند غيرهما ليس على إطلاقه، فتأمل[٢٥].

٢– أخرج الإمام مسلم بسنده إلى أبي هريرة ﷺ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: **(لا يشربن أحد منكم قائماً، فمن نسي فليستقيء[٢٦]).**

انتقده الشيخ الألباني فقال: وقد صح النهي عن الشرب قائماً في غير ما حديثٍ، عن غير واحد من الصحابة ومنهم أبو هريرة، لكن بغير هذا اللفظ، وفيه الأمر بالاستقاء، لكن ليس فيه ذكر النسيان، فهذا هو المستنكر من الحديث، وإلا فسائره محفوظ[٢٧].

٣– أخرج الإمام مسلم بسنده إلى أبي هريرة ﷺ، قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال: **(خلق الله ﷻ التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم ﷺ بعد العصر من يوم الجمعة في آخر الخلق، في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل)**[٢٨]قال ابن تيمية: حديث مسلم هذا طعن فيه من هو أعلم من مسلم؛ مثل يحيى بن معين، ومثل البخاري وغيرهما، وذكر البخاري أن هذا من كلام كعب الأحبار، وطائفة اعتبرت صحته؛ مثل أبي بكر بن الأنباري، وأبي الفرج ابن الجوزي وغيرهما، والبيهقي وغيره وافقوا الذين ضعفوه، وهذا هو الصواب؛ لأنه قد ثبت بالتواتر أن الله خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام، وثبت أن آخر الخلق كان يوم الجمعة، فيلزم أن يكون أول الخلق يوم الأحد، وهكذا هو عند أهل الكتاب، وعلى ذلك تدل أسماء الأيام، وهذا هو المنقول الثابت في أحاديث وآثار أُخَرْ، ولو كان أول الخلق يوم السبت وآخره يوم الجمعة؛ لكان قد خلق في الأيام السبعة، وهو خلاف ما أخبر به القرآن[٢٩]ولكن الشيخ الألباني ذهب إلى الجمع فقال: لا مطعن في إسناده ألبته، وليس هو بمخالف للقرآن بوجه من الوجوه، خلافاً لما توهَّمه بعضهم، فإن الحديث يُفَصِّل كيفية الخلق على الأرض وحدها، وأن ذلك كان في سبعة أيام، ونصُّ القرآن على أن خلقَ السموات والأرض كان في ستة أيام والأرض في يومين؛ لا يعارض ذلك، لاحتمال أن هذه الأيام الستة غير الأيام السبعة المذكورة في الحديث، وأنه –أعني الحديث– تحدث عن مرحلةٍ من مراحل تطور الخلق على وجه الأرض، حتى صارت صالحة للسكنى، ويؤيده أن القرآن الكريم يذكر أن بعض الأيام عند الله تعالى كألف سنة، وبعضها مقداره خمسون ألف سنة، فما المانع أن تكون الأيام الستة من هذا القبيل، والأيام السبعة من أيامنا هذه، كما هو صريح الحديث، وحينئذ فلا تعارض بينه وبين القرآن[٣٠] .

التعليق على نقد تلك المرويات:

الحديث الأول: انتقده الشيخ الألباني بناءً على مخالفته للعقل؛ وذلك تمشياً مع الضابط الرابع من ضوابط نقد المتن، لدى المحدثين، وهو كون المروي مخالفاً للعقل، فهو منهج سليم في النقد.وأما في الحديث الثاني: فقد كان انتقاده للحديث تمشياً مع الضابط الثاني من ضوابط نقد المتن لدى المحدثين؛ وهو كون المتن المُنتَقَد مخالفٌ للصحيح الثابت من السنة النبوية؛ حيث إن الحديث الراجح عنده هو الحديث الذي كثرت طرقه وشواهده بالنسبة لهذا الحديث المرجوح.أما في الحديث الثالث: فقد كان نقد الشيخ الألباني للحديث موافقاً لأسلوب المحدثين الأوائل في الجمع بين الروايات لإثبات عدم التعارض بينها، وهو بذلك مخالفٌ لمن سبقوه في قولهم بمخالفة ذلك الحديث لصريح القرآن، وهذا نقدٌ عقليٌ محتملٌ للحديث، ولا يخرج عن كونه رأياً واجتهاداً من الشيخ رحمه الله.فلا ضرر من النقد المنضبط بضوابط النقد التي وضعها المحدثون الأوائل للسنة

النبوية، والتي وضعوها بسبب إيمانهم بأنه لا يمكن للبشر بلوغ الكمال، قال تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا﴾[٣١]، وأن هذه سنة الله في خلقه، إذ قال جل وعلا: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلُۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗا﴾[٣٢]، فالمحدثون إذ يضعون مثل تلك الضوابط؛ فما ذاك إلا رسمٌ للطريق الذي ينبغي السير عليه من حماة هذه السنة على مر العصور، إذا ما تبدَّت لهم المعاني النبوية برسوخهم في العلم وتطور زمانهم.

المبحث الرابع: إيجابيات وسلبيات النقد العقلي لدى المتأخرين من المسلمين. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الإيجابيات.

١- إن نقد العلماء للمتون وتجليتها، وبيان موضع الخلل في الروايات؛ يعتبر من الردود القوية التي يُرد بها على من طعن في تلك الأحاديث.

٢- درء المفاسد المترتبة على الفهم الخاطئ للمتون مما يتبناه بعض المستشرقين وأتباعهم المتأثرين بهم.

٣- قفل الباب أمام المشككين في السنة إذا علموا أن للَّفظ الحديثي مخارج أخرى لا يفهمها إلا الراسخون في علم الحديث.

٤- التوسط بين كون الدين يفسح المجال للعقل، ولا يمنع إعماله في المجالات الشرعية، وبين إخضاعه لفهم ما صح وثبت من السنة بنص العلماء فلا يقع في مخالفته أو قبول الشك فيه.

المطلب الثاني: السلبيات.

١- إن الاعتراف بوجود الخلل في النص الحديثي الذي استوجب النقد لَيشكل ثغرة من خلالها يظن الجاهل بالسنة شراً، فيجب بيان موضع الخلل وسببه درأً لذلك.

٢- إن عدم قبول العقل للمرويات حتى ولو كانت صريحة في معانيها؛ لَيصرفه عن التفكير فيما خفي من أسرارها، إذ ليس بالضرورة جلاؤها فقد تكون مما لا يسع العقل إدراكه، أو تُدرك بعد حين.

٣- إمكانية الوقوع في الخطأ لو تصدى للنقد من لا يملك أهليته؛ إذ ينبغي ألا يتصدر للنقد إلا العلماء الذين تمكنوا من العلم بالحديث وعلومه وألموا بها غاية الإلمام.

الفصل الثاني النقد العقلي للسنة النبوية في العصر الحديث عند علماء المدرسة العقلية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المدرسة العقلية الحديثة وموقفها من السنة النبوية. وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالمدرسة العقلية الحديثة.

المدرسة العقلية الحديثة: هي اتجاهات حديثة مختلفة تجعل من العقل المصدر الأول[٣٣] أو الأساس المقدم في مصادر المعرفة والفكر والدين، وتحكِّمه على الوحي، وهم مشارب شتى؛ بعضهم قلَّد اتجاهات غربية ومنهم أيضاً أصحاب نزعات فردية وقسم آخر خليط من الأفكار العلمانية[٣٤] والحداثة[٣٥] والعصرانية[٣٦]. وهي امتداد للمدرسة العقلية القديمة التي قادها المعتزلة الذين كانوا يحكِّمون العقل في النص.

المطلب الثاني: أبرز رواد المدرسة العقلية الحديثة.

إن أول من غرس بذورها: هو جمال الدين الأفغاني[٣٧]، وتلاميذه في مصر أمثال محمد عبده[٣٨]، ومحمد رشيد رضا[٣٩]، والذين تأثروا بفكر الغربيين ودعوا إلى التحرر سائرين على نهج المعتزلة والمدرسة العقلية القديمة، حيث أن هذه المدرسة بحق قد خرَّجت كثيراً من العقلانيين المعاصرين الذي تتلمذوا على شيوخها مباشرة، أو عن طريق تراثهم، فأصبحوا يشكلون تياراً ضخماً في فترة من الفترات، فكان لهم رجالهم في السياسة وفي المجتمع وفي علوم الشريعة، وهكذا في خليط عجيب لا يجمعهم سوى الالتقاء على مبادئ هذه العقلانية الجديدة التي زاحمت النصوص الشرعية وردت أو تأولت كثيراً منها بدعوى معارضتها للعقل أو للحضارة المادية المعاصرة[٤٠].

المطلب الثالث: أبرز معالم المدرسة العقلية.

١- رد السنة النبوية كلياً أو جزئياً، فمنهم من يردها مطلقاً، ومنهم من يقبل المتواتر العملي فقط، ومنهم من يقبل المتواتر مطلقاً عملياً كان أو قولياً. أما أحاديث الآحاد فقد يقبلون منها ما يتوافق مع روح القرآن، وما يتفق مع العقل، أو التجربة البشرية، وقد يردها بعضهم مطلقاً، فلا يقبل منها شيئاً.

٢- التوسع في تفسير القرآن الكريم على ضوء العلم الحديث بكافة جوانبه، ولو أدى ذلك إلى استحداث أقوال مجانبة لتركيب الآيات القرآنية من الناحية اللغوية، وغير موافقة للمنقول عن السلف ﷺ، ومن ذلك أن بعضهم يؤولون الملائكة، والشياطين، والجن، والسحر، وقصة آدم، والطير الأبابيل، وغيرها.

٣- التهوين من شأن الإجماع، إما برفضه رفضاً كلياً أو تقييده، كتقييده بالأمور العامة لا الشرعية، وقول أنه يشترك في الإجماع أهل الحل والعقد فلا ينفرد به العلماء، وغير ذلك.

٤- الحرية الواسعة في الاجتهاد مع غض النظر عن الشروط المطلوبة في المجتهد، ومع غض النظر أيضاً عن الأُطُر العامة التي يجب أن تَضبُط هذا الاجتهاد، ولذلك نجد أن كثيراً منهم وقعوا في آراء شاذة ومنكرة لم يقل بها أحد من قبلهم، وشجعهم على ذلك موقفهم من الإجماع.

٥- الميل إلى تضيق نطاق الغيبيات ما أمكن، وذلك تأثراً بالتيار المادي الذي يسود الحضارة المعاصرة، ومن هنا جاء إقحام العقل في المسائل الغيبية، وتأويل الملائكة والجن والشياطين، وعند غلاة العقلانيين نجد تأويل الصلاة والزكاة والصوم والحج.

٦- تناول الأحكام الشرعية العملية تناولاً يستجيب لضغوط الواقع، ومتطلباته، وذلك كقضايا الربا، إضافة إلى قضايا (الوحدة الوطنية) التي تجمع المواطنين أيا كان دينهم، وكذلك قضايا (حرية الفكر) وغيرها[٤١].

المطلب الرابع: أسباب خطأ العقلانيين.

أولاً: تقديم العقل على النقل، فهم يرفضون المعجزات ويقولون ببطلانها بسبب أنها تخرج عن نطاق استيعاب العقل، وغير ذلك من الأمور الغيبية.

ثانياً: التأثر بحضارة الغرب والافتتان بفلسفتها المادية، مما جعلهم ينكرون بعض الأخبار والنصوص أو تأويلها تأويلاً يبعدها عن النص ولا سيما فيما يتعلق بالنبوات والغيبيات.

ثالثاً: التأويل الفاسد للنص بما لا يحتمله وما لا تحتمله اللغة العربية ولا قواعد الشرع فهم في ذلك قد أبطلوا العمل بالنص كمن لا يعتمد على دليل[٤٢].

المطلب الخامس: الأسباب والدوافع التي يراها العقلانيون وجيهة للنقد العقلي للمتن.

كما يظهر من توجه العقلانيين نحو تحكيم العقل في النص من حيث قبوله أو رده؛ فإن أهم الأسباب التي يرونها موجبة لنقد المتون هو أنها لا توافق العقل، أو خارجة عن إطار الفهم، فإما أن يرفضونها، وإما أن يؤولونها.

وقد حملهم على ذلك؛ ما يلي:

١- إن كثيراً من النصوص يمتنع إجراؤها على ظاهرها فوجب صرفها إلى معانٍ أخرى.

٢- أنه قد استجدت أمور لم تكن في عهد الصحابة، وكثر أعداء الإسلام الذين يحاولون هدمه بالأدلة العقلية، فلابد من الرد على العقل بالعقل.

٣- أن التعارض بين الأدلة النقلية أمر وارد، فلابد من التوفيق برد المتشابه بالعقل وبيانه بالأدلة العقلية.

٤- أن أدلة العقول لازمة لبيان صحة أصول الدين وحقائقها، لأن المنهاج الصحيح في معرفة حق الكتاب وصدق النبي ﷺ مستمدان من البراهين العقلية.

٥- أن الله ذم التقليد، وأنه إذا جُعِل أصل الدين الاتباع فذلك تقليدٌ ومخالفةٌ للكتاب، الذي يأمر بمجادلة المشركين بالدلائل العقلية.

٦- أن العقل أصل النقل، لأنه أداة تمييز صدق النقل، وأداة الدفاع عن الشريعة.

٧- أن الصحابة لم يحيطوا بأمهات أصول الدين ولم يحيطوا بعلم الكلام لانشغالهم بالجهاد وفتح البلاد.

٨- أن أهل الحديث عاجزون عن مجادلة أعداء الدين من المتكلمين، والسبب قلة بضاعتهم في علم الكلام[٤٣].

وأما المستشرقين ممن ينتقد النص الحديثي فيمكن عزو خطئهم لما يلي:

١- عدم تَذَوُّقِ اللغة العربية بالقدر الكافي.

٢- ضحالة الفهم للثقافة الإسلامية وتاريخ صدر الإسلام.

٣- إهمال المنهج النقدي عن المُحَدِّثِينَ.

٤- التَعَسُّفُ في تفسير النصوص بسبب الأهواء الدينية والقومية[٤٤].

المبحث الثاني: موقف العقلانيين من المستشرقين والمستغربين من نقد المتن ونماذج من نقدهم. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: موقفهم من نقد المتن

وقف المستشرقون من رسولنا ﷺ موقف المنكر لرسالته، المتشكك في صدق ما بلغ به عن ربه ﷻ، ولم يكتفوا بذلك بل حملوا على علمائنا لأنهم لم يقفوا منه هذا الموقف.وقد تأثر بهم أتباعهم من المُسْلِمِينَ فانساقوا في ذلك الاتجاه، ولم يفطنوا إلى خطأ تلك الطريقة وخطورتها والدس في الدعوة إليها، فأخذوا ينعون على علمائنا تقصيرهم في نقد المتن، غير مستمسكين من الحجج إلا بما أتى به المُسْتَشْرِقُونَ ومنهم من ضرب على وتيرة تحكيم العقل، في نقد الأحاديث، ولا أدري[٤٥] أي عقل يريدون أن يحكموه ويعطوه من السلطة أكثر مِمَّا أعطاه علماؤنا في قواعدهم الدقيقة، فالعقول متفاوتة، والمقاييس مختلفة، والمواهب متباينة، فما لا يعقله فلان ولا يفهمه، قد يراه آخر معقولاً مفهوماً[٤٦]ويمكن تلخيص آرائهم كما يلي:

١- زعمهم أن الحديث كُتب في وقت متأخر أي خلال النصف الأول من القرن الثاني الهجري، ولذلك فلا يمكننا الاعتماد على صحة الحديث لوجود احتمالات وقوع الخطأ من الرواة ومن مدوني الحديث.

٢- لقد وضعت أحاديث كثيرة واختلطت بالأحاديث الصحيحة مما يجعل عملية الفصل بينها صعبة جداً.

٣- لقد روى الصحابة والتابعون معاني الأحاديث وليس الأحاديث بعينها، ولهذا لم يحتج النحاة بالأحاديث المروية في النحو، والاختلاف في الروايات بين رواة الحديث دليل على أنهم كانوا ينقلون المعنى.

٤- لا يمكننا الاعتماد على علم الجرح والتعديل لأنه علم متناقض، إذ يقدم علماء هذا العلم معلومات متناقضة عن الرواة[٤٧].

المطلب الثاني: نماذج من نقدهم

ومن نماذج نقد المستغربين للمتن ما يلي:

١- **(حادثة سحر النبي ﷺ):** روى الإمام البخاري بسنده إلى عَائِشَةَ ك أنها قَالَتْ: سَحَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ يُقَالُ لَهُ: لَبِيدُ بْنُ الأَعْصَمِ، حَتَّى كَانَ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا فَعَلَهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ–أَوْ ذَاتَ لَيْلَةٍ– وَهُوَ عِنْدِي لَكِنَّهُ دَعَا وَدَعَا ثُمَّ قَالَ: **(يا عَائِشَةُ** أَشَعَرْتِ أَنَّ اللَّهَ أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ؟ أَتَانِي رَجُلانِ فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالآخَرُ عِنْدَ رِجْلَيَّ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: مَا وَجَعُ الرَّجُلِ؟ فَقَالَ: مَطْبُوبٌ، قَالَ: مَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ الأَعْصَمِ، قَالَ: فِي أَيِّ شَيْءٍ؟ قَالَ: فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ وَجُفِّ طَلْعِ نَخْلَةٍ ذَكَرٍ قَالَ: وَأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: فِي بِئْرِ ذَرْوَانَ)، فَأَتَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فَجَاءَ فَقَالَ: (يَا عَائِشَةُ، كَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الْحِنَّاءِ، أَوْ كَأَنَّ رُءُوسَ نَخْلِهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ)، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلا أَسْتَخْرَجُهُ؟ قَالَ: (قَدْ عَافَانِي اللَّهُ، فَكَرِهْتُ أَنْ أُثَوِّرَ عَلَى النَّاسِ فِيهِ شَرًّا)، فَأَمَرَ بِهَا فَدُفِنَتْ[٤٨].انتقده جماعة منهم أمثال رشيد رضا[٤٩] وأبي رية[٥٠] وكان نقدهم كما يلي:قال رشيد رضا: قوله: حديث سحر النبي ﷺ، الذي أنكره بعض العلماء كالإمام الجصاص من المفسرين المتقدمين، والأستاذ الإمام (محمد عبده) من المتأخرين؛ لأنه معارض بقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلٗا مَّسۡحُورًا ۝٨ ٱنظُرۡ كَيۡفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلۡأَمۡثَالَ فَضَلُّواْ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ سَبِيلٗا﴾[٥١]، هذا وإن في البخاري أحاديث في أمور العادات والغرائز ليس من أصول الإيمان، ولا من أركان الإسلام أن يؤمن المسلم بكل حديث رواه البخاري مهما يكن موضوعه، بل لم يشترط أحد في صحة الإسلام ولا في معرفته التفصيلية الاطلاع على صحيح البخاري، والإقرار بكل ما فيه[٥٢].**وقال أبو رية:** الذي يجب اعتقاده أن القرآن مقطوعٌ به، وأنه كتاب الله بالتواتر عن المعصوم ﷺ، فهو الذي يجب الاعتقاد بما يثبته، وعدم الاعتقاد بما ينفيه، وقد جاء بنفي السحر عنه عليه السلام، حيث نسب القول بإثبات حصول السحر له إلى المشركين أعدائه، ووبخهم على زعمهم هذا، فإذن ليس هو بمسحورٍ قطعاً، قال: وأما الحديث فعلى فرض صحته هو حديث آحاد، والآحاد لا يؤخذ بها في باب العقائد، وعصمة النبي ﷺ من تأثير السحر في عقله وعقيدته عقيدة من العقائد لا يؤخذ في نفيها عنه إلا باليقين، ولا يجوز أن يؤخذ فيها بالظن والمظنون[٥٣].

التعليق:

أولا: إن الحديث الذي انتقده أولئك، لا يتعارض مع صريح القرآن ولا يتعارض مع العقل كما زعموا، وتوجيهه فيما يلي:

أ-**قال القاضي عياض:** أما ما ورد أنه كان يخيل إليه أنه فعل الشيء ولا يفعله، فليس في هذا ما يدخل عليه داخلة في شيء من تبليغه أو شريعته، أو يقدح في صدقه لقيام الدليل والإجماع على عصمته من هذا، وإنما هذا فيما يجوز طروه عليه في أمر دنياه التي لم يبعث بسببها،

ولا فضّل من أجلها، وهو فيها عرضة للآفات كسائر البشر، قال: فالسحر إنما تسلط على ظاهره وجوارحه لا على قلبه واعتقاده وعقله، وأنّه إنما أثّر في بصره وحبسه عن وطء نسائه وطعامه، وأضعف جسمه وأمرضه(٥٤).

وقال النووي: وكل ما جاء من أنه يخيل شيئًا لم يفعله، فمحمول على التخيل بالبصر لا بالعقل، وليس فيه ما يطعن بالرسالة(٥٥).

ب- قال المعلمي: "الذي يتحقق دلالة الخبر عليه أنه ﷺ كان في تلك الفترة يعرض له خاطر أنه قد جاء إلى عائشة وهو ﷺ عالم أنه لم يجئها ولكنه كان يعاوده ذاك الخاطر على خلاف عادته، فتأذى ﷺ عن ذلك، وليس في حمل الحديث على هذا تعسف ولا تكلف (٥٦).

ت- إن الآيات التي زعموا أن الحديث معارضٌ لها مكية، والسحر وقع للنبي ﷺ في المدينة، وفي قوله تعالى: ﴿نَّحۡنُ أَعۡلَمُ بِمَا يَسۡتَمِعُونَ بِهِۦٓ إِذۡ يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَ وَإِذۡ هُمۡ نَجۡوَىٰٓ إِذۡ يَقُولُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلٗا مَّسۡحُورًا﴾(٥٧)، قال ابن جرير(٥٨): وعني فيما ذُكِر بالنجوى: الذين تشاوروا في أمْر رسول الله ﷺ في دار النَّدوة، وعليه فإن اتهامهم له ﷺ بالسحر كان سابقاً لوقوع السحر له بمدة.

ث- إن كانوا قد أنكروا حديث السحر فقد أثبته واعترف بصحته رواية ودراية أئمة هم أرسخ قَدَمًا في العلم والجمع بين المعقول والمنقول منه، كالأئمة: المازري والقاضي عياض وابن تيمية وابن القيم وابن كثير والحافظ ابن حجر والألوسي المفسر وغيرهم كثير، والذين صَحَّحُوا حديث السحر قالوا: إن ما حدث لِلنَّبِيِّ ﷺ نوع من الأمراض والعوارض البشرِيَّةَ التي تجوز على الأنبياء، وأن الأمر لم يخرج عن كونه مَرَضًا جِسْمَانِيًّا(٥٩).

ثانياً: إن نقد أولئك كان بصورة تخرج عن دائرة احترام السنة النبوية وليس هو من الضوابط المعتمدة لدى الأئمة المحدثين في شيء، فلا يؤخذ به ولا يُعَوَّل عليه.

٢- (حادثة شق صدر النبي ﷺ): روى الإمام البخاري بسنده إلى أنس بن مالك ﷺ، قال: كان أبو ذر ﷺ يحدث أن رسول اللهﷺ قال: (فرج عن سقف بيتي وأنا بمكة، فنزل جبريل ﷺ، ففرج صدري، ثم غسله بماء زمزم، ثم جاء بطست من ذهب ممتلئ حكمة وإيماناً، فأفرغه في صدري، ثم أطبقه، ثم أخذ بيدي، فعرج بي إلى السماء الدنيا ..... الحديث)(٦٠). هذا الحديث استنكره بعض الكتاب المعاصرين سيراً على خطا المستشرقين في ذلك: قال محمد رشيد رضا: إن شق الصدر كان في الرؤيا المنامية التي تكررت دون واقعة اليقظة إلا أن تكون هذه مشاهدة روحية كما قال بعضهم(٦١)وقال الغزالي٦٢: لو كان الشرّ إفراز غدة في الجسم ينحسم بانحسامها؛ أو لو كان الخير مادة يزوّد بها القلب كما تزوّد الطائرة بالوقود، فتستطيع السموّ والتحليق لقلنا: إنّ ظواهر الآثار مقصودة، ولكن أمر الخير والشر أبعد من ذلك؛ بل من البديهي أنّه بالناحية الروحية في الإنسان ألصق(٦٣)ومستند المستشرقين يكمن في أن ما حدث لرسول الله ﷺ إنما كان ضرباً من نوبات الصرع التي كانت تتعاوده بين الحين والحين، وهو ما زعموه أيضاً في حالات نزول الوحي عليه بهدف إنكار نبوته! لكن المتأمل في معجزة شق الصدر يجد أن هناك بوناً شاسعاً بينه وبين الصرع، فإن نوبة الصرع لا تذر عند من تصيبه أي ذكر لما مر به أثناءها، بل هو ينسى هذه الفترة من حياته بعد إفاقته من نوبته نسياناً تاماً، لأن حركة الشعور والتفكير تتعطل فيه تمام التعطيل، هذه أعراض الصرع كما يثبتها العلم، ولم يكن ذلك ليصيب رسول الله ﷺ، بل كانت تنتبه حواسه المدركة في تلك الأثناء تنبهاً لا عهد للناس به، وكان يذكر كل ما يطرأ عليه بدقة فائقة، بدليل قوله ﷺ لما سئل عن كيفية إتيانه الوحي قال: أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس، وهو أشده على، فيفصم عنى، وقد وعيت عنه ما قال(٦٤))(٦٥).

التعليق:

أولاً: فيما يتعلق بصحة الحديث:

١- إن خبر شق صدره ﷺ ثابت في الصحيحين وهو معجزة من معجزاته ﷺ، ولا مجال لإنكارها، ولا يلتفت لإنكار الشق ليلة الإسراء لأن رواته ثقات مشاهير(٦٦).

٢- حادثة شق الصدر تكررت في أزمنة مختلفة بحسب ما صح فيها من الأحاديث، فقد حدثت للنبي ﷺ وهو طفل صغير في بني سعد، كما جاء عند الإمام أحمد(٦٧)، وأيضاً حدثت له حال النبوة للحديث الذي في الصحيحين.

٣- إن لحدوث شق الصدر للنبي ﷺ في كلا الحالين حكمة، وهي أن الله سبحانه وتعالى أراد عصمته من الكبائر في الأولى، وتهيئته لمقام النبوة في الثانية.

٤- لقد أفادنا راوي الحديث أنس بن مالك ﷺ الذي خدم رسول الله ﷺ بعد الهجرة ودخول الرسول ﷺ العقد السادس من عمره أنه رأى أثر المِخْيَطِ في صدره، وهذا نصٌّ واضحٌ يلغي أي محاولة لتأويل النص (٦٨).

٥- إن هذا الحديث محمول على ظاهره وحقيقته، إذ لا إحالة في متنه عقلاً، ولا يستبعد من حيث أن شق الصدر وإخراج القلب موجبٌ للموت فإن ذلك أمرٌ عادي، وكانت جل أحواله ﷺ خارقة للعادة، إما معجزة وإما كرامة[٦٩].

ثانياً: فيما يتعلق بتأويلهم للحديث:

إن تأويل العقلانيين لهذه القصة واعتبارهم إياها ضرباً من الخيال أو الرؤيا؛ ما هو إلا إنكار منهم للقصة بالكلية، ويهدفون بذلك للتشكيك في نبوته ﷺ، ولو لم يكن ذلك هدفهم؛ لاقتنعوا بالأدلة التي وردت حولها، لأنها مما لا يتنافى مع النبوة بما فيها من معجزات وكرامات وأمور خارقة للعادة، وليس فيها ما يخالف صحيح السنة والسيرة ولا والواقع والحس، فإنكارهم لها والحال هذه؛ يؤكد عدم إمكانية إيمانهم بها وأنى لهم ذلك.

ومن نماذج نقد المستشرقين للمتن ما يلي:

١- تكذيب المستشرق (كيب) لحديث: **(من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**[٧٠]) بِحُجَّةِ أنه وُضِع لِلْرَدّ على حركة الوضع! مع أنَّ الحديث متواتر، رواه مائتان من الصحابة وله أكثر من أربعمائة طريق[٧١].

٢- نقد المستشرق (جولدتسيهر) لمتن حديث ثبتت صحته، وافتراؤه على عَلَم من أعلام المسلمين وهو الإمام الزهري رحمه الله تعالى، فاتهمه بالكذب على النبي ﷺ لصالح الأمويين، في رواية قوله ﷺ: **(لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام ومسجد الرسول ﷺ ومسجد الأقصى)**[٧٢]فهذا الحديث الذي روي في أصح كتب الحديث النبوي الشريف، وورد من ستة وخمسين طريقا لا شك في صحة نسبته للنبي ﷺ لدى المسلمين، ومع ذلك فإن المستشرقين قد شككوا في صحته وعلى رأسهم المستشرق جولدتسيهر؛ الذي زعم بأن ابن شهاب الزهري قد وضع هذا الحديث لأسباب سياسية عندما أراد الخليفة عبد الملك بن مروان أن يشجع الناس لزيارة المسجد الأقصى بدلا من الذهاب إلى مكة المكرمة أثناء فتنة ابن الزبير[٧٣].

التعليق على نقد أولئك:

أ-يتضح من نقد المستشرقين لما صح من الأحاديث النبوية المتواترة؛ وهن معرفتهم بالدين، وضعف علمهم بالحديث وعلومه، ويتبين من ذلك أن دوافعهم لذلك النقد ليست إلا للتشكيك في السنة وتوهينها لدى الناس، فليس لديهم ما يستندون إليه في نقدهم، وليسوا من ضوابط نقد المتن في شيء.

ب- إن نقد المستشرقين لتلك الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ ما هو إلا قلبٌ للحقائق وتخليطٌ على الناس؛ فينسبون قول النبي ﷺ لغيره، ويربطون الأحاديث المتقدمة بالتاريخ المتأخر، فبان بذلك غلطهم وضعفت به حجتهم.

المطلب الثالث: إيجابيات نقد أصحاب المدرسة العقلية للمتن وسلبياته.

أولاً: الإيجابيات.

ليس ثمة إيجابيات لما يراه المستشرقون ومن تبعهم من المسلمين العقلانيين حول السنة النبوية والتشكيك فيها، غير أنه من الممكن أن نقول:

١- إن افتراؤهم حول بعض الأحاديث لَيبين للمسلمين مدى حقدهم وتنكرهم للسنة وأهلها.

٢- قد تكون انتقاداتهم لبعض الأحاديث النبوية؛ دافعةً لأن يرد عليهم العلماء وطلبة العلم من المسلمين غيرةً على الدين وتوضيحاً لما خفي عنهم حول ما انتقدوه من الحديث.

ثانياً: السلبيات.

لا شك أن الناظر في حال أولئك الطاعنين في السنة من المستشرقين ومن سار على نهجهم من المستغربين المسلمين؛ لَيعلم علم اليقين أن لفعلهم ذلك سلبيات كثيرة، من الممكن استخلاصها من دوافعهم والأسباب التي حملتهم على الطعن في السنة ومن أهدافهم التي يصبون إليها، والتي قد تم بيانها في موضعها لا سيما وقد أهملوا ضوابط نقد المتن التي وضعها المحدثون.وتجدر الإشارة إلى وجوب الحذر من الأمور التي من الممكن أن تجر تأثيراً على العقل المسلم، وبخاصة الذين ليس لهم من الاطلاع ولا المعرفة ما يجعلهم قادرين على تفنيده ورفضه فينبغي النظر إلى أقوالهم على أنها تفتقد الكثير من الصحة في معناها ومبناها، وأنها أقوال من لم يؤمن بالسنة ولم يلم بعلوم الحديث ولا معاني اللغة ومآربها، وينبغي عدم الانسياق لتلك الآراء أو مجاراتها أو تقليدها مما يؤثر على المرء وعقليته المسلمة وإيمانه بربه ﷻ وبما جاء به نبيه محمد ﷺ.

خاتمة البحث

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، والصلاة والسلام على المبعوث بخاتِمة الرسالات، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وبعد:بفضل الله ومنته تم إنهاء هذا البحث وهو عبارة عن دراسة للنقد العقلي للسنة النبوية من حيث إمكانيته في العصر الحديث، ونظرة للذين خاضوا غمار نقد المتون من العلماء المسلمين المعاصرين أو المستشرقين ومن تبعهم وقلدهم من المستغربين، وعرض لبعض النماذج من أعمالهم في هذا المجال، وما لنقدهم من إيجابيات وسلبيات.وحيث إن الحديث النبوي هو شريان كل العلوم، فإن الاستدلال به والوقوف عليه مما يسترعي كل باحث في علوم الحياة بأكملها، فإنه إذا وجد متن يُشك في صحته وصحة نسبته للنبيﷺ حتى لو كان ظاهر إسناده الصحة؛ فإن من الجائز لمن تحققت فيه أهلية النقد أن يقلب فيه النظر ويغوص في أعماق هذا العلم الجليل ليستخرج منه الدرر، فيزول به الإشكال.

وإني ألخص بعض النتائج التي توصل إليها هذا البحث فأقول:

١- إن نقد المتن جائز في العصور المتأخرة عن عصر الرواية؛ ذلك أن السنة باتت محفوظة في دواوينها ولم تعد ممتدة بالإسناد؛ الأمر الذي يجعل من السهل سبر وتقصي طرق الحديث الواحد وما قيل في رواته جرحاً وتعديلاً، سيراً على قواعد وعلوم هذا الفن التي وضعها علماؤنا الأوائل.

٢- إن العقل وحده غير كافٍ في النقد، بل يحتاج إلى أنظمة من القواعد والضوابط للسير عليها وهي التي اعتمدها المحدثون الأوائل فلا ينبغي الحياد عنها.

٣- إن النقد مهمة شائكة عظيمة، وتتبع أهميتها مما ينتج عنها من التصحيح والتضعيف للأحاديث، فيجب ألا يتصدى لها إلا من تحققت فيه أهلية النقد، من معرفةٍ تامةٍ بالحديث النبوي وبعلوم الحديث عامة.

٤- إن النقد العقلي للسنة النبوية لدى العقلانيين لا يزيد عن كونه احتمالات تقذف بها الظنون خالية من الأدلة العلمية.

٥- إن المستشرقين بنوا ما بنوه من الاعتراضات والطعون الموجهة للسنة، وافتروا ما افتروه من الشبهات؛ لدوافع في أنفسهم أساسها هو الحقد الدفين على الإسلام والمسلمين، وعلى هذه الدواوين المحفوظة المشرَّفة من سنة المصطفى ﷺ، ثم من الجهل الغزير والتعامي عن الحقائق فلا صحة لما ذهبوا ويذهبون إليه من الآراء.

٦- إن المستغربين فيما ذهبوا إليه من الطعن والتشكيك في السنة ما هم إلا مقلدين وسائرين على خطى المستشرقين لأهداف سيئة ضد الإسلام والسنة الشريفة.

٧- إنهم–أي المستشرقين والمستغربين معاً–في نقدهم للسنة قد خرجوا عن الحق وجانبوا الصواب فهم يحمِّلون النص ما لا يحتمل، ويفصِلون السنة عن القرآن، فلا صحة إلى ما ذهبوا ويذهبون إليه.

ثم الحمد لله الذي يسر لي الانتهاء من هذا البحث، وأسأله سبحانه أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، فإن أجَدتُ فيه فبتوفيقٍ من الله، وإن انتابه شيءٌ من الخلل والزلل والقصور فمن نفسي والشيطان.

وأسأل الله العلي القدير أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا، وأن يسخرنا لأداء العلم وتبليغه في طاعة الله تعالى، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

resources and references

١. The Holy Qur'an.

٢. (Lights on the Muhammadan Sunnah), author: Mahmoud Abu Raya, 6th edition, publisher: Dar Al Maaref.

٣. (Al-Hakam fi Usul Al-Ahkam), Ibn Hazm Al-Andalusi (456 AH), Investigator: Sheikh Ahmed Muhammad Shaker, presented to him by: Professor Dr. Ihsan Abbas, Publisher: Dar Al-Afaq Al-Jadeeda, Beirut.

٤. (Al-Alam), Khair al-Din bin Mahmoud al-Zarkali al-Dimashqi (1396 AH), publisher: Dar al-Ilm for Millions, 15th edition, May 2002 AD.

٥. (The lights revealing what is in the book "Lights on the Sunnah" of misleading, misleading and risky), Abd al-Rahman al-Mu'alami al-Yamani (1386 AH), Publisher: Salafi Press, Alam al-Kutub, Beirut, 1406 AH.

٦. (Responding to the allegations of the orientalists, Gold Tsahir and Youssef Shacht, and those who supported them from among the surprised), Abdullah bin Abdul Rahman Al-Khatib, Publisher: King Fahd Complex in Madinah.

٧. (The Sunnah and its Place in Islamic Legislation), Mustafa bin Hosni al-Sibai (1384 AH), Publisher: Al-Maqtab, Islamic: Damascus, Beirut, 3rd Edition, 1402 AH - 1982 AD.

٨. (Al-Shifa, Defining the Rights of the Mustafa), Judge Ayyad (544 AH), Investigator: Ali Muhammad Al-Bajawi, Publisher: Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 1404 AH.

.٩(Al-Faqih and Al-Mutafaqah), Al-Khatib Al-Baghdadi (463 AH), Investigator: Adel bin Youssef Al-Gharazi, Publisher: Dar Ibn Al-Jawzi, Saudi Arabia, 2, 1421 AH.
.١٠(Enough in the Science of Novel) Al-Khatib Al-Baghdadi (463 AH), Investigator: Abu Abdullah Al-Sourqi, Ibrahim Hamdi Al-Madani, Publisher: The Scientific Library, Medina.
.١١(The Understanding of what is Confused by Summing Up Muslim's Book), Abu Al-Abbas Al-Qurtubi, Investigator Youssef Badawi and Mahmoud Ibrahim Bazal, Dar Ibn Katheer, Dar Ibn Al-Tayeb, Damascus, Beirut, 1, 1417 AH.
.١٢(Al-Manar al-Munif in the Sahih and the Weak), Ibn Qayyim al-Jawziyya (751 AH), Investigator: Abdul Fattah Abu Ghuddah, Publisher: Islamic Publications Library, Aleppo, 1, 1390 AH / 1970 AD.
.١٣(Al-Minhaj Sharh Sahih Muslim bin Al-Hajjaj), Yahya bin Sharaf Al-Nawawi (deceased: 676 AH), Publisher: Arab Heritage Revival House, Beirut, 2, 1392.
.١٤(Correcting the hadith of Imam Ibn Al-Salah - a critical study) Hamza Abdullah Al-Malibari, publisher: Dar Ibn Hazm, 1, 1417 AH, 1997 AD.
.١٥(A Quiet Dialogue with Al-Ghazali) Salman bin Fahd Al-Awda, 1, Dhul-Qa'dah 1409 AH, Publisher: The General Presidency for the Departments of Scholarly Research, Ifta', Call and Guidance No. 12501.
.١٦(The Life of Muhammad ?) Author: Muhammad Husayn Heikal (1376 AH).
.١٧(Defense of the Sunnah and Refutation of Semi-Orientalists and Contemporary Writers) Muhammad Abu Shuhba (1403 AH), Publisher: Islamic Research Academy, Cairo, 2, 1406 AH, 1985 AD.
.١٨(Refutation of suspicions about the infallibility of the Prophet ?), Muhammad Ismail El-Sherbiny, compiled, arranged and indexed by the poor to God, Abd al-Rahman al-Shami.
.١٩(The series of authentic hadiths and some of their jurisprudence and benefits) Muhammad Nasir al-Din al-Albani, (1420 AH), Publisher: Knowledge Library for Publishing and Distribution, Riyadh, 1st ed.
.٢٠(The series of weak and fabricated hadiths and their bad impact on the nation), Nasir al-Din al-Albani (1420 AH), Publishing House: Dar al-Maaref, Riyadh - Saudi Arabia, 1, 1412 AH.

المراجع والمصادر

القرآن الكريم.

١- محمود أبو رية، (أضواء على السنة المحمدية)، ط٦، الناشر: دار المعارف.

٢- ابن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ)، (الإحكام في أصول الأحكام)، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٣- خير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي (١٣٩٦هـ)، (الأعلام)، الناشر: دار العلم للملايين، ط١٥، أيار/مايو ٢٠٠٢ م.

٤- عبد الرحمن المعلمي اليماني(١٣٨٦هـ)، (الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة)، الناشر: المطبعة السلفية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٥- عبدالله بن عبد الرحمن الخطيب، (الرد على مزاعم المستشرقين جولد تسهير ويوسف شاخت ومن أيدهما من المستغربين)، الناشر: مجمع الملك فهد بالمدينة المنورة.

٦- مصطفى بن حسني السباعي (١٣٨٤هـ)، (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي)، الناشر: المكتب، الإسلامي: دمشق، بيروت، ط٣، ١٤٠٢ هـ -١٩٨٢م.

٧- القاضي عياض (٥٤٤هـ)، (الشفا بتعريف حقوق المصطفى)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٨- الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، (الفقيه والمتفقه)، المحقق: عادل بن يوسف الغرازي، الناشر: دار ابن الجوزي، السعودية، ط٢، ١٤٢١هـ.

٩- الخطيب البغدادي(٤٦٣هـ)، (الكفاية في علم الرواية) المحقق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية، المدينة

١٠- أبو العباس القرطبي (٦٥٦)، (المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم)، المحقق يوسف بديوي ومحمود إبراهيم بزال، دار ابن كثير، دار ابن الطيب، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

١١- ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، (المنار المنيف في الصحيح والضعيف)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

١٢- يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت، ط٢، ١٣٩٢.

١٣- الشاطبي (٧٩٠)، (الموافقات)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
١٥- عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، (حوار حول منهج المحدثين في نقد الروايات سندا ومتنا)، الناشر: دار المسلم، الطبعة الاولى: ١٤١٤هـ-
١٦- سلمان بن فهد العودة، (حوار هادئ مع الغزالي) ط١، ذو القعدة ١٤٠٩هـ، الناشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد رقم ١٢٥٠١.
١٧- محمد أبو شُهبة (١٤٠٣هـ)، (دفاع عن السُنَّة ورد شبه المُسْتَشْرِقِينَ والكتاب المعاصرين) الناشر: مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ط٢، ١٤٠٦ هـ ،١٩٨٥ م.
١٨- محمد إسماعيل الشربيني، (رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ)، جمعه ورتبه وفهرسه الفقير إلى الله عبد الرحمن الشامي.
١٩- محمد ناصر الدين الألباني، (١٤٢٠هـ)، (سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها) الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١.
٢٠- ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة)، دار النشر: دار المعارف، الرياض- السعودية، ط١، ١٤١٢ هـ.
٢١- شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، (سير أعلام النبلاء)، الناشر: دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧هـ.
٢٢- محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦)، (صحيح البخاري)، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط١، ١٤٢٢هـ.
٢٣- مسلم بن الحجاج (٢٦١)، (صحيح مسلم)، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت.
٢٤- أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢)، (فتح الباري)، الناشر: دار المعرفة بيروت،١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبدالباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز ابن عبد الله بن باز.
٢٥- محمد الغزالي السقا (١٤١٦هـ)، (فقه السيرة)، الناشر: دار القلم – دمشق، تخريج الأحاديث: ناصر الدين الألباني، ط١، ١٤٢٧ هـ.
٢٦- ابن تيمية (٧٢٨)، (مجموع الفتاوى) مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٢٧- محمد بن قطب بن إبراهيم، (مذاهب فكرية معاصرة)، الناشر: دار الشروق، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٢٨- أحمد بن حنبل، (٢٤١)، (المسند)، بتحقيق: شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١ هـ.
٢٩- محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي (٥٠٢)، (مشكاة المصابيح)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، ط٢، الناشر: المكتب الإسلامي، دمشق، ١٣٩٩هـ.
٣٠- عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (٦٤٣هـ)، (معرفة أنواع علوم الحديث) المحقق: عبد اللطيف الهميم -ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، سنة النشر: ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م
٣١- محمد مصطفى الأعظمي، (منهج النقد عند المحدثين، نشأته وتاريخه)، الناشر: مكتبة الكوثر-السعودية، الطبعة الثالثة،١٤١٠هـ.
٣٢- صلاح الدين بن أحمد الأدلبي، (منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي) الناشر: دار الآفاق الحديثة بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.
٣٣- محمد ناصر الدين، الأشقودري الألباني (١٤٢٠هـ) (موسوعة العلامة الإمام مجدد العصر محمد ناصر الدين الألباني)، صَنَعَهُ: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء – اليمن، ط١، ١٤٣١ هـ –
٣٤- محمد بن عبد الرحمن المغراوي، (موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية) (أكثر من ٩٠٠٠ موقف لأكثر من ١٠٠٠ عالم على مدى ١٥ قرنًا)، الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة -مصر، النبلاء للكتاب، مراكش-المغرب، ط١.
٣٥- أكرم بن ضياء العمري، (موقف الاستشراق من السُنَّة والسيرة النبوية)، الناشر: الجامعة الإسلامية-بالمدينة المنورة، كلية الدعوة.
٣٦- سليمان بن صالح الخراشي، (نقض أصول العقلانيين)، الناشر: دار علوم السنة.
٣٧- شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان (٦٨١هـ)، (وفيات الأعيان)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، ط٧، المجلات والأبحاث والرسائل العلمية:

٣٨- عمار أحمد الحريري، بحث: (اختلاف الصحابة بين فهم الحديث ونقده: دراسة تحليلية)، الناشر: المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج (١٦)، ع (٤)، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢٠م.

٣٩- ناصر العقل، بحث: (الاتجاهات العقلانية الحديثة)، ط١، الناشر: دار الفضيلة، الرياض، ١٤٢٢هـ.

٤٠- مصطفى صلاح الدين، رسالة: (تفسيرات المدرسة العقلية الحديثة لأشراط الساعة الواردة في القرآن الكريم دراسة نقدية)، جامعة النجاح، نابلس-فلسطين، ٢٠١٢م.

٤١- إبراهيم رشاد محمد صبري، بحث: (العلاقة بين الوحي والعقل-دراسة أصولية)، أستاذ الدراسات الإسلامية المساعد، بكلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي بمصر.

٤٢- محمد السلمي، بحث: (ضوابط استخراج الدروس والفوائد التربوية من السيرة)، (مجلة البيان) العدد ١٥٩.

٤٣- فايز عبد الفتاح عمير، بحث: (قواعد نقد الخبر في الكتاب والسنة)، مجلة المعرفة الإسلامية، العدد ٣٩، ٢٠٠٥، ١٤٢٦هـ.

٤٤- جميل فريد جميل، بحث:(المنهجية المنضبطة لدى النقاد المتقدمين في تعليل بعض أحاديث الصحيحين)، مندوب دائرة الإفتاء العام، الأردن، الجامعة الأردنية.

٤٥- محمد عزيز العازمي، بحث: (موقف المحدثين من الاحتمالات العقلية في دراسة الحديث النبوي)، الناشر: المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج(١٦)، ع(٤)، ١٤٤٢هـ، ٢٠٢٠م.

٤٦- عبد الصمد بن بكر آل عابد، بحث: (مقدمة في نقد الحديث سنداً ومتناً)، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة الدراسات الإسلامية، العدد (٤٨)، ١٤٣٠هـ.

٤٧- مروان إبراهيم القيسي، بحث: (من آثار التفكير العقلي في مسائل العقيدة الإسلامية ونتائجه)، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، منشور في: مجلة جامعة أم القرى، السنة العاشرة، العدد ١٦، الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٤١٨هـ.

٤٨- محمد رشيد رضا، بحث: (شق صدر النبيﷺ وتطهير قلبه من حظ الشيطان)، الناشر: مجلة المنار، المكتبة الشاملة.

٤٩- (مجلة البيان)، مجلة تصدر عن المنتدى الإسلامي، المكتبة الشاملة.

هوامش البحث

(١) ينظر: بحث (مقدمة في نقد الحديث سنداً ومتناً)، صـ٨٢.

(٢) ينظر: بحث: (العلاقة بين الوحي والعقل-دراسة أصولية) صـ٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨، مختصراً.

(٣) الشاطبي: هو إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي، المتوفى سنة (٧٩٠هـ)، أصولي حافظ. من أهل غرناطة. كان من أئمة المالكية. ينظر: (الأعلام١/٧٥).

(٤) ينظر: (الموافقات ١/١٣١).

(٥) ينظر: (مجلة البيان) العدد ١٥٩، صـ ٨٧. بحث: (ضوابط استخراج الدروس والفوائد التربوية من السيرة)، د. محمد بن صامل السلمي.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب صفة الشمس والقمر بحسبان، ٤/١٠٧، ح(٣١٩٩).

(٧) ينظر: (دفاع عن السُنَّة ورد شبه المُسْتَشْرِقِينَ)١/٤٩ وما بعدها، ملخصاً.

(٨) المُعَلِّمي: عبد الرحمن بن يحيى العتمي، فقيه من العلماء، ينظر: (الأعلام ٣/٣٤٢).

(٩) الخطيب البغدادي: الحافظ العالم المتقن صاحب التصانيف، ينظر: (وفيات الأعيان١/٩٣).

(١٠) ينظر: (الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة) ١/٦، وما بعدها، باختصار.

١١ الأعظمي: هو الدكتور محمد مصطفى، أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الملك سعود بالرياض، مؤلف كتاب: (منهج النقد عند المحدثين، نشأته وتاريخه).

(١٢) ينظر: (منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه) صـ ٨١ باختصار.

(١٣) ينظر: بحث (قواعد نقد الخبر في الكتاب والسنة) صـ١٥٥، وما بعدها، ملخصاً.

(١٤) ينظر: (الفقيه والمتفقه) ١/٣٥٤.

[١٥] ينظر: بحث: (موقف المحدثين من الاحتمالات العقلية في دراسة الحديث النبوي)، صـ ٦٦، بتصرف.

[١٦] ذُكِرَ بعض هذه الضوابط في كتاب: (منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي) صـ٢٤٠، وقد ذكرها في بقية الكتاب مفصلة ومتبوعة بالأمثلة، بالإضافة إلى ما ظهر لي بالاستقراء والتتبع حول نقد المتن عند العقلانيين.

[١٧] ينظر بحث: (المنهجية المنضبطة لدى النقاد المتقدمين في تعليل بعض أحاديث الصحيحين)، صـ١٧-٢٠، باختصار.

[١٨] ينظر: (المنار المنيف في الصحيح والضعيف) ٤٤/١.

[١٩] ينظر: بحث (اختلاف الصحابة بين فهم الحديث ونقده: دراسة تحليلية)، صـ٣٦٧، بتصرف.

[٢٠] ينظر: (الكفاية في علم الرواية)٤٣٢/١.

[٢١] ينظر: (مقدمة ابن الصلاح) صـ٣٨.

[٢٢] ينظر: (منهج النقد عند المحدثين، نشأته وتاريخه) صـ ٨٣.

[٢٣] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العتق، باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده، ١٤٩/٣، ح(٢٥٤٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الأيمان، باب ثواب العبد إذا نصح لسيده ١٢٨٤/٣، ح(١٦٦٥).

[٢٤] الألباني: الشيخ المحدث، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين. ولد في ألبانيا سنة ١٣٤٤هـ وتوفي سنة١٤٢٠هـ. ينظر: (موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية ٣٧٠/١٠).

[٢٥] ينظر: (سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها) ٢/ ٥٣٨.

[٢٦] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب كراهية الشرب قائماً ١٦٠١/٣، ح(٢٠٢٦).

[٢٧] ينظر: (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وبيان أثرها على الأمة)٣٢٦/٢، ح(٩٢٧).

[٢٨] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم (صفة القيامة والجنة والنار)، باب ابتداء الخلق وخلق آدم ﷺ ٢١٤٩/٤،.

[٢٩] ينظر: (مجموع الفتاوى) ١٨/١٨.

[٣٠] ينظر: حاشية (مشكاة المصابيح)، كتاب أحوال القيامة وبدء الخلق، باب بدء الخلق وذكر الأنبياء ١٥٩٨/٣، ح(٥٧٣٤).

[٣١] سورة الإسراء الآية: (٨٥).

[٣٢] سورة الفتح الآية: (٢٣).

[٣٣] قال الألباني: إن كل ما ورد في فضل العقل من الأحاديث لا يصح منها شيء، وهي تدور بين الضعف والوضع، وقد تتبعت ما أورده منها ابن أبي الدنيا في كتاب (العقل وفضله) ولا يصح منها شيء، فالعجب ممن يتكلم في فضلها، المرجع: (السلسلة الضعيفة٥٣/١).

[٣٤] العلمانية: حركة تدعو إلى فصل الدين عن الحياة. ينظر: (مذاهب فكرية معاصرة) ٤٤٥/١.

[٣٥] الحداثة: هي رؤية فكرية أوروبية ومعناها أن تنقطع عن تاريخك ولغتك وتراثك وعقيدتك، بل ووطنك وأمّتك! ينظر: (مجلة البيان) العدد ١٥٣، صـ٧٦. والعصرانية: هي الحركة التي تريد من الدين أن يساير العصر ويخضع له. المرجع السابق، العدد ١٣٧، صـ١١٤.

[٣٦] ينظر: (الاتجاهات العقلانية الحديثة) صـ١٦-١٧، باختصار.

[٣٧] جمال الدين الأَفْغاني أحد الرجال الذين قامت على سواعدهم نهضة الشرق الحاضرة، من مؤلفاته: (رسالة الرد على الدهريين)، ينظر: (الأعلام للزركلي)٦/ ١٦٨.

[٣٨] محمد عبده من كبار رجال الإصلاح والتجديد، ينظر: (الأعلام للزركلي)٦/ ٢٥٢.

[٣٩] محمَّد رَشِيد رِضا: أحد رجال الإصلاح الإسلامي، ينظر: (الأعلام) ٦/ ١٢٦.

[٤٠] ينظر: (نقض أصول العقلانيين)٢/ ٣٨، بتصرف يسير.

[٤١] ينظر: (حوار هادئ مع الغزالي) من صـ١٠، باختصار.

[٤٢] ينظر: رسالة (تفسيرات المدرسة العقلية الحديثة لأشراط الساعة الواردة في القرآن) صـ٣٦-٣٩، ملخصاً.

[٤٣] ينظر: بحث (من آثار التفكير العقلي في مسائل العقيدة)، ص٥١-٥٢، بتصرف.

[٤٤] ينظر: (موقف الاستشراق من السنة والسيرة النبوية) صـ: ٧٦.

[٤٥] القائل هو: مصطفى السباعي.

[٤٦] ينظر: (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي)١/٢٧٠.

[٤٧] ينظر: (الرد على مزاعم المستشرقين جولد تسيهر ويوسف شاخت ومن أيدهما) صـ١١.

[٤٨] أخرجها البخاري في صحيحه، كتاب الجزية، باب هل يعفى عن الذمي إذا سحر؟ ٤/ ١٢٢، ح(٣٢٦٨)، وفي كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، ٤/٢٢، ح(٣٢٦٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب السحر، ٤/١٧١٩، ح(٢١٨٩).

[٤٩] محمَّد رَشِيد رِضا تقدمت الترجمة له.

[٥٠] هو محمود أبو رية، من تلاميذ مدرسة الإصلاح والتغريب الحديثة، أحد الكتاب الذين طعنوا في السنة وصاحب كتاب أضواء على السنة.

[٥١] سورة الفرقان الآيتان: (٨-٩).

[٥٢] ينظر: (مجلة المنار) ٢٩/٨١. فتاوى المنار، مبحث: (أحاديث البخاري وحكم من أنكر شيئًا منها)

[٥٣] ينظر: (أضواء على السنة المحمدية) صـ٣٥١.

[٥٤] ينظر: (الشفا بتعريف حقوق المصطفى)٢/٨٦٨.

[٥٥] ينظر: (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج) ١٤/١٧٥.

[٥٦] ينظر: (الأنوار الكاشفة)، صـ٢٤٩.

[٥٧] سورة الإسراء الآية: (٤٧).

[٥٨] الإمام الطبري صاحب التفسير.

[٥٩] ينظر: (دفاع عن السنة)١/٢٥٢-٢٥٣.

[٦٠] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء ١/٧٨، ح(٣٤٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، وفرض الصلوات ١/١٤٨، ح(٢٦٣)، بنحوه.

[٦١] ينظر: (مجلة المنار) ١٩/ ٥٢٩، بحث: (شق صدر النبيﷺ وتطهير قلبه من حظ الشيطان)، محمد رشيد رضا.

[٦٢] هو محمد الغزالي السقا، المتوفى سنة ١٤١٦هـ. مؤلف كتاب (فقه السيرة).

[٦٣] ينظر: (فقه السيرة)١/٦٥.

[٦٤] أخرجه البخاري في صحيحه كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي١/٦، ح(٢).

[٦٥] ينظر: (رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ) ١/٢٨٨.

[٦٦] ينظر: (فتح الباري)٧/٢٠٥.

[٦٧] أخرجه أحمد في المسند١٩/٢٥١،ح(١٢٢٢١)،قال محققه: سند صحيح على شرط مسلم.

[٦٨] ينظر: (مجلة البيان) العدد ١٥٩، صـ ٨٧. مبحث: (مراجعات في السيرة والتاريخ)، ضوابط استخراج الدروس والفوائد التربوية من السيرة.

[٦٩] ينظر: (المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم)، باب شق صدر النبي ﷺ ١/٣٨٢.

[٧٠] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة ٢/٨٠، ح(١٢٩١)، ومسلم في مقدمة صحيحه، باب في التحذير من الكذب على رسول اللهﷺ١/١٠، ح(٣).

[٧١] ينظر: (موقف الاستشراق من السُنَّة والسيرة النبوية)١/٧٥.

[٧٢] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل الصلاة فيهما٢/٦٠، ح(١١٨٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ٢/١٠١٤ ح(١٣٩٧).

[٧٣] ينظر: (الرد على مزاعم المستشرقين جولد تسهير ويوسف شاخت ومن أيدهما) صـ ١٥.